جزء من «أرض اسرائيل»، فإنه لا يعاد الى السيطرة «الأجنبية» تحت أي ظرف كان. ويضيف لوكاس أن عرب الضفة وقطاع غزة سكان «أجانب» في الوطن اليهودي من وجهة النظر هذه، وان موقف الحكومة الاسرائيلية الحالية عقائدي وليس استراتيجياً أمنياً، فحتى لو نشأت ظروف اقتنع بيغن فيها بأن الاحتفاظ بالضفة والقطاع يشكل خطراً واضحاً على أمن اسرائيل فانه سيجد ذلك أقل خطورة من التخلي عنهما. وبالمقابل، يعتبر لوكاس أن حكومات حزب العمل، بعد عام ١٩٦٧، أقامت سياستها على قاعدة عقيدة أمنية. وهو يعترف بأن الفارق بين موقف العمل وموقف الليكود قد يبدو تافهاً من وجهة نظر الضحية الفلسطيني، ولكنه يقول انه من الخطأ تجاهل آثاره. ويلخص موقف حزب العمل بأن هذا الحزب يعتقد أنه يمكن على كافة الجبهات اعادة أجزاء من الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ الى السيادة العربية مقابل السلام، بينما تحتفظ اسرائيل بشكل دائم بالأجزاء الأخرى حفاظاً على أمنها. وهذا يعني عملياً اقتسام سيناء وضم الجولان واعادة اقتسام الضفة وضم قطاع غزة والاحتفاظ بالقدس الشرقية، طبقاً لمشروع آلون الذي كان يهدف الى اعادة المناطق المأهولة بكثافة في الضفة الى السيادة الأردنية؛ مما يخلص اسرائيل من أعباء فرض الحكم العسكري على سكان معادين. وشدد لوكاس على أن ذلك لا يعني أن حزب العمل لا يؤمن بحق الضم مبدئياً بل ان الحزب تجنب فقط صياغة سياسته في قالب حقوق تاريخية أو صوفية.

ويفسر الفارق بين منطلقات موقف حزب العمل والليكود بالحدة التي عارضت بها بعض شخصيات العمل مثل غولده مئير اعادة سيناء الى مصر. اذ ان في ذلك تقويض لعقيدة الأمن التي يتبناها العمل. كذلك تبين هذه الفوارق أن لا «خيار أردني» في ظل حكم بيغن، وان أقصى ما يعنيه هذا الخيار في حالة تسلم العمل هو مشروع آلون. ولا شك أن بيغن سيستمر في رفض التخلي عن أي جزء من الضفة والقطاع. واذا لم يكن هناك، في رأي لوكاس، سبب يدعو الى الشك في أن بيغن سيمتنع عن مهاجمة الأردن لاستعادة ما تبقى من أرض اسرائيل، فليس هناك من شك في أنه سيحاول الاستيلاء على الأردن اذا ما هوجمت اسرائيل في المستقبل. على أن كلا من العمل والليكود، وكل لأسبابه، لا يتصور أو يقبل قيام دولة فلسطينية تحت أي ظرف من الظروف.

ويلفت لوكاس النظر الى سخرية كامنة في مشروع بيغن للحكم الذاتي، وكان أوري أفينيري قد أشار الى هذه السخرية ذاتها قبل سنوات. فالوصفة التي يقدمها بيغن هي وصفة الحكم الذاتي «الشخصي» وليس الحكم الذاتي الاقليمي، وتشبه هذه الوصفة نموذجاً لحياة التجمعات اليهودية في أوروبا الشرقية قبل قرن من الزمان يقوم على نوع من ادارة الشؤون الذاتية ضمن محيط معاد. والسخرية هذه تتمثل في أن الحركة الصهيونية قامت لتتحدى هذا النوع من العيش بوصفه عبودية داخلية.

أما فيما يتعلق بالتصورات المستقبلية، فقد كان هناك طيف عريض من الآراء يتراوح بين التشاؤم المغرق والتفاؤل الحذر. فقد قدم محمد سيد أحمد تصوراً دعمه بتحليل غني متماسك يمكن تلخيصه فيما يلي بشكل تخطيطي قد ينتقص من ثرائه: علّق الغرب، وبخاصة الولايات المتحدة، الآمال على التغيرات البنيوية الناجمة عن الثروة النفطية التي ستجعل علاقة العرب، أو على الأقل عرب النفط، بالغرب علاقة تكامل هي علاقة البائع بالزبون، فيصبح البحث عن السلام في المنطقة سعياً الى ايجاد مكان لاسرائيل في علاقة التكامل هذه. لكن مركز النفط العربي (الخليج) لا يتطابق مع مركز الصراع العربي ــ الاسرائيلي (فلسطين) مما أدى الى تعقيد التحولات السياسية ــ الأيديولوجية في المنطقة. من جهة أخرى، لم يعد صحيحاً أن الأهداف النهائية لاسرائيل تتطابق مع الأهداف النهائية للولايات المتحدة، بل ان الأهداف الاستراتيجية لهما قد تتصادم. فالولايات المتحدة تهدف في ضمن استراتيجيتها العالمية الشاملة الى ضمان الاستقرار في المنطقة لتأمين تدفق النفط بلا انقطاع، أما اسرائيل فلا تملك أن يكون لها استراتيجية عالمية بل فحسب اقليمية. وقد تيقنت الآن نتيجة لردود الفعل السياسية (العلمانية والثقافية) الدينية على اتفاقيات كامب ديفيد أن الخطر على وجودها، على المدى الطويل، لا يتأتى عن العداء للإسرائيلي فحسب بل وأيضاً عن